الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الحادية والخمسون
الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية
الجلسة ٣١
المعقودة يوم الجمعة
٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦
الساعة ١٦/٠٠
نيويورك

محضر موجز للجلسة الحادية والثلاثين

الرئيس: السيد هامبورغر (هولندا)

ثم: السيد راموال (الجزائر)
(نائب الرئيس)

المحتويات

البند ٩٤ من جدول الأعمال: المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي (تابع)

(ج) التجارة والتنمية (تابع)

(د) السلع الأساسية (تابع)

هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها إلى : Chief of the Official Records Editing Services, room DC2-750, 2 United Nations Plaza .

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة .

Distr.GENERAL
A/C.2/51/SR.31
18 August 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

افتتحت الجلسة الساعة ١٦/٣٠

البند ٩٤ من جدول الأعمال: المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي (تابع) (A/51/87 و A/51/208-S/1996/543)

(ج) التجارة والتنمية (تابع) (A/51/15 (المجلدان الأول والثاني) و A/51/152 و Add.1، و A/51/211-S/1996/551 و A/51/255 و A/51/288 و A/51/308 و A/51/331 و A/51/394؛ A/C.2/51/4)

(د) السلع الأساسية (تابع)

مشروع قرار بشأن التجارة الدولية والتنمية (A/C.2/51/L.16)

١ - السيدة دينغو (كوستاريكا): نيابة عن مقدمي مشروع القرار عرضت مشروع القرار الذي أحيل ضمن البند ٩٤ (ج) من جدول الأعمال.

٢ - السيد فيدورتشينكو (الاتحاد الروسي): قال نيابة عن بيلاروس وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان أيضا إن الهدف من وراء مشروع القرار المعروض على اللجنة هو دعم جهود المجتمع الدولي من أجل تحرير وتقوية النظام الدولي للتجارة المتعددة الأطراف وتشجيع اندماج جميع البلدان في الاقتصاد العالمي، غير أن قرارا عالميا كهذا يجب أن يتماشى مع مصالح كل مجموعات البلدان . وأشار الى أن رابطة الدول المستقلة تلاحظ أن عقبات تجارية تعوق توسع تجارتها الخارجية إذ أن دخول أسواق التصدير يعد أمرا له الأولوية. وفي الوقت الذي تؤيد فيه الرابطة تدابير الحماية من المنافسة غير العادلة تعتبر تشريع مكافحة سياسة إغراق السوق الذي أقرته بعض البلدان ضد بلدان أخرى لا تعتمد على اقتصاد السوق تشريعا غير ملائم.

٣ - وأضاف قائلا إن رابطة الدول المستقلة تحبذ نظاما دائما لوضع الدول الأولى بالرعاية من أجل إقامة ظروف سوقية مستقرة وعادلة على أساس تبادلي. كما أن الرابطة منشغلة أيضا بالتمييز الموجه ضدها فيما يتعلق بالتكنولوجيا وبخاصة في ميدان اتفاقات التصدير. وأكد على أن إزالة العوائق التجارية تشكل مساهمة حقيقية في إصلاحات السوق وفي الجهود المبذولة في سبيل تحقيق الاندماج الاقتصادي الإقليمي.

٤ - السيد راو (استراليا): تكلم باسم فريق كيرنس للدول المصدرة للحاصلات الزراعية فقال إن الفريق الذي احتفل بالذكرى العاشرة لتأسيسه عام ١٩٩٦ لعب دورا حاسما في جولة أوروغواي ولا زال مدافعا عن أسواق زراعية أكثر انفتاحا وأقل تشوها. وأضاف أن التنفيذ الفعلي والفوري لالتزامات جولة أوروغواي يظل الأولوية القصوى لفريق كيرنس. وأجمل قائلا إن عملية التنفيذ مستمرة بشكل مرض وأن لجنة منظمة التجارة العالمية المعنية بالزراعة تتابع عملها المهم فيما يتعلق برصد التزامات جولة أوروغواي.

٥ - ومضى قائلا إن اتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن الزراعة فيه تسليم بأن إصلاح التجارة الزراعية عملية مستمرة وبأن الأعضاء قد اتفقوا على الشروع في مفاوضات أخرى بشأن القضايا الزراعية. ولهذه الغاية ينبغي للجنة الزراعة مواصلة تقييم مدى التقيد بالتزامات جولة أوروغواي والقيام بعملية تحليل وتبادل للمعلومات فيما يتعلق بالاتفاق الخاص بالزراعة.

٦ - وتابع كلمته قائلا إن فريق كيرنس يدرك مدى إيجابية المساهمة التي يمكن أن تقوم بها بيئة تجارية عالمية مفتوحة في مجال النمو الاقتصادي وتحسين مستوى العيش في كل من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. ذلك أن وجود بيئة تجارية أكثر انفتاحا يرتبط ارتباطا مباشرا بفرص تحسين مقدرة العديد من البلدان النامية على استغلال مزاياها النسبية في مجال الإنتاج الزراعي.

٧ - ومضى قائلا إن كل عضو من أعضاء فريق كيرنس يود تعزيز العلاقة الإيجابية التي تربط بين الأمن الغذائي العالمي وتحرير التجارة الزراعية. وأوضح في هذا الصدد أن الفريق منشغل بالمشاكل التي تواجهها البلدان النامية التي تعتبر مستوردة صافية للأغذية (الحالة الاقتصادية والاجتماعية للعالم عام ١٩٩٤) وبخاصة أقل البلدان نموا. واستدرك قائلا إن العديد من المشاكل الحالية في قطاع الحبوب ترجع إلى عوامل وقتية تتعلق بضعف المحصول الزراعي وبالمناخ وليس إلى تنفيذ التزامات جولة أوروغواي بشأن الزراعة. وأضاف أن الاتجاه التصاعدي في أسعار كثير من المنتجات قد انعكس نتيجة لزيادة المحاصيل خلال السنة التسويقية الحالية.

٨ - وأشار إلى أن فريق كيرنس يؤيد بشدة إعلان ميدراند الذي اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) في دورته التاسعة. كما أنه مسرور لملاحظة الدعم الواسع لاستمرار التحرير وللحاجة إلى تحمل كل البلدان لمسؤوليتها عن طريق وضع سياسة داخلية لتطورها ولاندماج كل البلدان النامية وبخاصة أقل البلدان نموا في الاقتصاد العالمي. وأضاف قائلا إن المهمة الحالية لأمانة الأونكتاد تكمن في تنفيذ استنتاجات الدورة التاسعة للمؤتمر خلال السنوات الأربع القادمة إلى حين عقد الدورة العاشرة عام ٢٠٠٠.

٩ - <u>ترأس الجلسة السيد رامول (الجزائر) نائب الرئيس.</u>

١٠ - <u>السيد الهيتي</u> (العراق): رحب بتقرير الأمين العام بشأن تعزيز المنظمات الدولية في مجال التجارة المتعددة الأطراف (A/51/331) وبما انتهت اليه الدورة التاسعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ثم قال إن قضايا التعاون الاقتصادي والعولمة وتحرير التجارة تمثل مشاكل تواجهها الدول النامية حيث أنها أخذت تزداد تهميشا خلال عملية العولمة. ولذلك أصبح لزاما أن تزال تدريجيا القيود المفروضة على حرية انتقال السلع والخدمات والتكنولوجيا وأن يوجه الاهتمام الى خصوصية اقتصاديات هذه البلدان. وأضاف قائلا إنه نظرا للتحدي الرئيسي الذي تشكله الفجوة بين الشمال والجنوب في عالم ما بعد الحرب الباردة، فإنه من الضروري اليوم أكثر من أي وقت مضى اتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع تهميش البلدان النامية وضمان مشاركتها في الاقتصاد العالمي بهدف تحقيق شراكة من أجل التنمية بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة.

ويصدق الشيء نفسه بالنسبة لإعادة تنشيط للحوار حول التنمية، بما في ذلك التطرق إلى قضايا كقضية التجارة الدولية العادلة ومسألة استغلال التدابير الاقتصادية كوسيلة للقسر السياسي والاقتصادي ضد البلدان النامية التي يجب عليها في الوقت ذاته أن تتحرك لتحمي نفسها من خلال التجمعات الاقتصادية الإقليمية وعن طريق تعزيز وتوسيع التعاون بين دول الجنوب.

١١ - وأشار إلى أن من الضروري كذلك التصدي للممارسات اللاإنسانية التي تتمثل في استخدام الحصار الاقتصادي كسلاح يشهر في وجه البلدان النامية، خصوصا لأن هذا الحصار ليس في صالح أحد حتى الدول الثرية نفسها ولأنه يخلق في النهاية حالة من عدم الاستقرار في المجتمع الدولي تنسحب أضرارها على الجميع. وتابع قائلا إنه يتعيَّن إشاعة مزيد من الديمقراطية في المنظمات الدولية المعنية بالتعاون الاقتصادي والتنمية وتخليصها من سيطرة الدول الثرية. وذكر أنه ينبغي للأمم المتحدة بوصفها المحفل المثالي للتفاوض المتعدد الأطراف الهادف إلى إقامة التوازن في التعاون الدولي وتقوية من أجل التنمية أن تنهض بولايتها الاقتصادية والاجتماعية الأصيلة وأن وتجعل هدف التنمية المستدامة القائمة على التوازن والعدل محورا أساسيا من محاور عملها.

١٢ - السيدة هومانوفسكا (أوكرانيا): قالت إن الوثائق الصادرة بالاجماع عن الدورة التاسعة للأونكتاد تعكس توازنا حقيقيا للمصالح بين مختلف مجموعات الدول الأعضاء. وأكدت أن من المهم الحفاظ على هذا التوازن عند متابعة المؤتمر وكذلك في كل الأنشطة التي تضطلع بها كل منظومة الأمم المتحدة في مجال التجارة الدولية والتنمية.

١٣ - وتابعت قائلة إن من أهم ما تمخضت عنه الدورة الاعتراف بمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) كجهاز رئيسي لمنظومة الأمم المتحدة في مجال التجارة وما يتصل به من مسائل التمويل والتكنولوجيا والاستثمار والتنمية المستدامة. وذكرت أن هذا الاعتراف يحسم النقاش بشأن مكانة ودور الأونكتاد منذ تأسيس منظمة التجارة العالمية. كما عبَّرت عن أمل وفد بلادها في أن يمكن القرار الذي اتخذ بشأن القيام بإصلاح مؤسسي كبير لآلية المؤتمر الحكومية الدولية من تعزيز دور المؤتمر في توفير المساعدة التقنية للبلدان النامية وللبلدان التي تمر بمرحلة الانتقال في عملية اندماجها في نظام التجارة الدولية.

١٤ - ومضت قائلة إنه رغم الصعوبات الاقتصادية الحالية، فإن حكومة أوكرانيا بصدد تنفيذ برنامج إصلاح اقتصادي وضع بالتنسيق مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وأوضحت أن البرنامج يتضمن إصلاحا شاملا لنظام التجارة الخارجية لأوكرانيا طبقا للقواعد التي وضعها النظام التجاري المتعدد الأطراف لمجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (مجموعة غات) ومنظمة التجارة العالمية ووفقا لما يقتضيه تحرير أنشطة التجارة الخارجية في البلاد. واستدركت قائلة إن أوكرانيا تواجه رغم ذلك عددا هاما من المشاكل الناتجة عن تدابير مكافحة إغراق السوق بالسلع فيما يخص المنتجات الداخلية الأوكرانية المنافسة إذ أن هذه التدابير تعد غير عادلة وتمييزية وتعكس سياسة حمائية.

١٥ - وأوضحت قائلة إن التحسن الحاصل في فرص البلدان التي يمر اقتصادها بفترة الانتقال في الوصول إلى سوق السلع والخدمات يمكن أن يلعب دورا في إعادة الحيوية لاقتصادياتها أكثر أهمية من توفير الاعتمادات المالية من قبل المؤسسات المالية الدولية. ذلك أن إعاقة دخول المنتجات التنافسية للأسواق العالمية سيحد من فرص هذه البلدان في أجل الوفاء بديونها. وخلصت الى أن وفد بلادها يقدر لذلك الدعم النشط الذي يقدمه المجتمع الدولي لأوكرانيا وللبلدان الأخرى التي تمر اقتصاداتها بمرحلة الانتقال في جهودها من أجل أن تصبح دولا كاملة العضوية في منظمة التجارة العالمية.

١٦ - السيد باسماجييف (بلغاريا): قال إن حكومته تلتزم بشدة بالتنفيذ الكامل لنتائج مؤتمر ميدراند وتؤيد تبسيط آلية مؤسسات الأونكتاد. وأوضح أن عولمة الاقتصاد العالمي وتحرير نظام التجارة المتعددة الأطراف في إطار مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (غات) ومنظمة التجارة العالمية قد زادا من قدرة التجارة الدولية على أن تصبح عاملا أساسيا في تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة وآلية هامة لإدماج البلدان النامية. ولهذا يتعين على منظمة التجارة العالمية أن تصبح عالمية حقا في أسرع وقت ممكن نظرا لأهميتها في مجال التنمية الاقتصادية الدولية وتحقيق الإصلاحات الهيكلية والسوقية في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة الانتقال كبلغاريا. وأضافت قائلة إنه يجب تقوية المنظمة لتصبح منتدى ديناميا للتفاوض في إطار نظام تجاري مبني على قواعد.

١٧ - وتابعت قائلة إن خلق بيئة تمكن من توسيع التجارة الإقليمية من خلال تنسيق المعايير يعد جزءا أساسيا من الأنشطة التي تضطلع بها اللجنة الاقتصادية لأوروبا. كما أن للجنة مجهودات جديرة بالثناء في مجالات ذات صلة كمجالي نقل البضائع والاتصالات.

١٨ - السيد فوماهاخاي (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية): قال إن تزايد الاعتماد المتبادل الناتج عن عولمة الاقتصاد خلق فرصا للتنمية لكنه في الوقت ذاته عرض عددا من البلدان النامية وبخاصة أقل البلدان نموا إلى مخاطر وصعوبات جديدة. وأوضح قائلا إن العديد من هذه البلدان فشل في الاستفادة من التجارة الحرة ومن تدفق رؤوس الأموال والاستثمار كما أن الفجوة التي تفصل البلدان الغنية عن البلدان الفقيرة لا تزال في اتساع رغم جهود التكيف الهيكلي ورغم الإصلاحات الاقتصادية. وذكر أن متابعة الحوار البنّاء والشراكة الحقيقية بين الشمال والجنوب ستدعمان الجهود المشتركة من أجل تقويم الوضع. وأشار إلى أن هناك قضية أخرى تبعث على الانشغال تكمن في محاولة إدخال مفاهيم جديدة تربط تدابير التجارة بمقاييس داخلية في مجال البيئة وقوانين العمل ومجالات أخرى، لأن استخدام هذه التدابير الحمائية المقنعة سيلقي على البلدان النامية عبئا اقتصاديا واجتماعيا لا مبرر له.

١٩ - ومضى قائلا إن وفد بلاده يرحب بما خلصت اليه الدورة التاسعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) ويؤيد تعليقات الأمين العام على تقرير وحدة التفتيش المشتركة الوارد في الوثيقة A/51/152/Add.1 والذي أكد على ضرورة مواصلة الأونكتاد تسليط الضوء كما ينبغي على الاحتياجات الانمائية التي تنفرد بها أقل البلدان نموا والبلدان غير الساحلية والبلدان الجزرية النامية. وأضاف قائلا إن بلاده قررت في إطار الجهود المبذولة للحفاظ على قدرتها التنافسية في الاقتصاد العالمي أن تحول منذ عشر

سنوات خلت اقتصادها المخطط مركزيا إلى نظام يستند إلى السوق. ففي العقد الأخير، ارتفع معدل النمو الاقتصادي السنوي بشكل ملموس كما تحسن مستوى العيش تدريجيا وأشار إلى أنه في مجال الاندماج الاقتصادي الإقليمي اتخذ اجتماع قمة عـُقد مؤخرا بين بلدان أوروبا وآسيا مبادرات جريئة من أجل دعم التعاون بين المجموعتين الإقليميتين. ومن بين هذه المبادرات تطوير خط السكة الحديدية الذي يربط بين سنغافورة وماليزيا وتايلند ولاوس وفييت نام والصين وأوروبا. وذكر أن وجود علاقات أوثق بين هذه الاقتصادات مع جعل لاوس محورا لها ستسرع بشكل ملموس بعملية التنمية وتشجع التجارة وتزيد فرص الوصول الى الأسواق داخل المنطقة.

٢٠ - السيد زنديف (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة): قال إن أكبر عامل وراء نجاح الدورة التاسعة للأونكتاد هو استعداد كل من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية لاستخدام الإمكانيات التي تتيحها العولمة والدور الذي تقوم به الأونكتاد في هذا المجال أرشد استخدام ممكن. وأضاف قائلا إن من المهم ملاحظة أنه تم الاجماع على ارتباط مصير الأونكتاد ارتباطا وثيقا بمصير الأمم المتحدة.

٢١ - ومضى قائلا إن بلاده تخطط لاستخدام آليات الأونكتاد لتعزيز علاقتها الاقتصادية مع أوروبا وباقي بلدان العالم. كما أشار إلى أن بلاده تود أن ترى مزيدا من الاهتمام بتقوية المشروعات الصغيرة والمتوسطة من أجل تمكينها من أن تصبح أكثر قدرة على المنافسة. واسترسل قائلا إن بلدان وسط وجنوب أوروبا ترى تنميتها في المستقبل على ضوء تنمية الاقتصاد الأوروبي وتتطلع إلى الأونكتاد لمساعدتها في عملية الاندماج الإقليمي. ويستطيع الأونكتاد تقديم مساعدة كبيرة الى البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة الانتقال والبلدان النامية في جذب الاستثمار الخارجي وتسهيل نقل التكنولوجيا وبذلك يقوي امكانياتها الاقتصادية ويمنع تهميشها.

٢٢ - السيدة ماكفي (كندا): قالت إنه بعد عقد مؤتمر ميدراند عام ١٩٩٦ أصبح الأونكتاد أقرب إلى تحقيق هدفه وهو تسهيل الاندماج الكامل للبلدان النامية في التجارة العالمية. كما أن متابعة هذا المؤتمر تشكل جزءا هاما من إصلاح الأونكتاد ومن الجهود المبذولة من أجل تبسيط عمله. وذكرت أن النقاط الأساسية التي اتفق عليها في مؤتمر ميدراند، وهي التأكيد على بناء قدرات البلدان النامية ووضع برنامج عمل يتوخى النتائج والقيام بأنشطة تعاون تقني توجه الى البلدان التي يحتمل أن تستفيد منها أكثر من سواها، يجب أن تبقى نقاط الانطلاق بالنسبة للمتابعة. واسترسلت قائلة إن أعمال لجان الأونكتاد والمناقشات التي دارت في اللجنة الخامسة بشأن الميزانية البرنامجية والخطة المتوسطة الأجل يجب أن تكون مبنية على النتائج التي خلص اليها مؤتمر ميدراند.

٢٣ - وختمت كلمتها قائلة إن قدرة الأونكتاد على القيام بدور داعم في الاقتصاد العالمي الجديد نقطة يتم إدراكها ببطء، ولذلك يبقى تنفيذ النتائج التي خلص اليها مؤتمر ميدراند أهم جزء من جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٢٥